رؤية عُمان 2040
OmanVision

وحدة متابعة تنفيذ
رؤية عُمان 2040

التقرير السنوي 2021

نسخة المواطن

التقرير السنوي 2021

نسخة المواطن

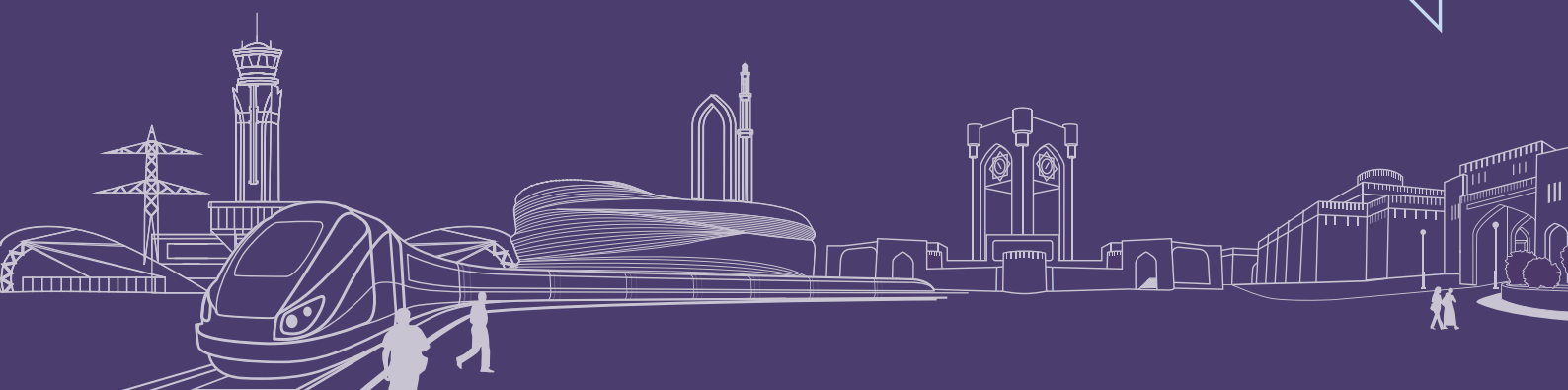

المقدمة
التسلسل الزمني لرؤية عُمان 2040

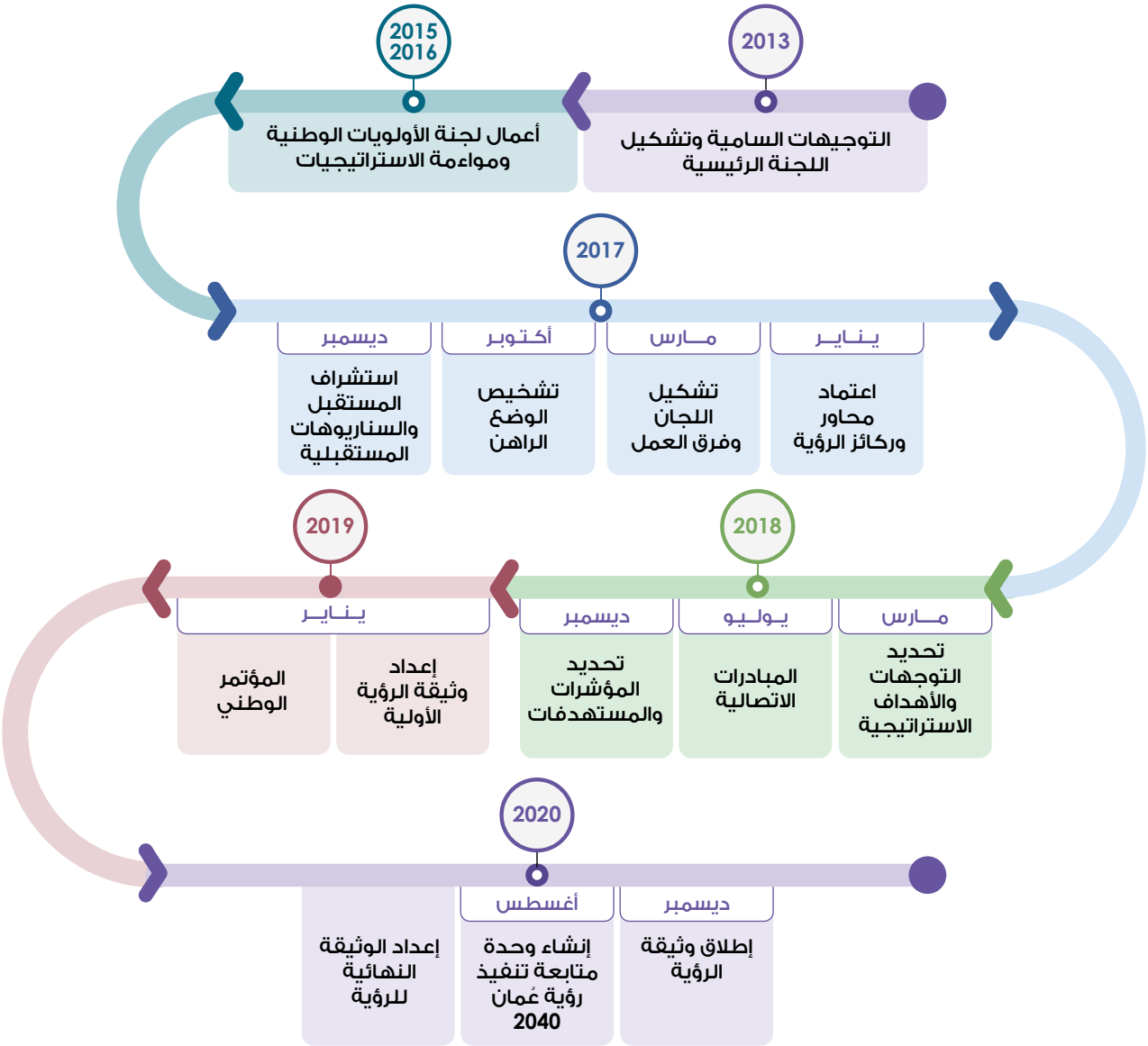

وثيقة رؤية عُمان 2040

أقر صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم إطلاق رؤية عُمان 2040 في ديسمبر 2020.
وتتمحور وثيقة الرؤية حول 12 أولوية وطنية تندرج ضمن أربعة محاور رئيسية:

- الإنسان والمجتمع
- الاقتصاد والتنمية
- الحوكمة والأداء المؤسسي
- البيئة المستدامة

وتتناول الوثيقة كل أولوية على حدة مع شرح مفصّل لها، يشمل التوجه الاستراتيجي للأولوية وأهدافها والمؤشرات الدولية والوطنية المتعلقة بها، وتم تحديد الأداء المستهدف لكل مؤشر في عام 2030 وعام 2040، بالإضافة إلى شرح العلاقة التي تربط التوجهات الاستراتيجية للرؤية بأهداف التنمية المستدامة 2030.

مكونات وثيقة رؤية عُمان 2040

محاور وأولويات الرؤية

وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040

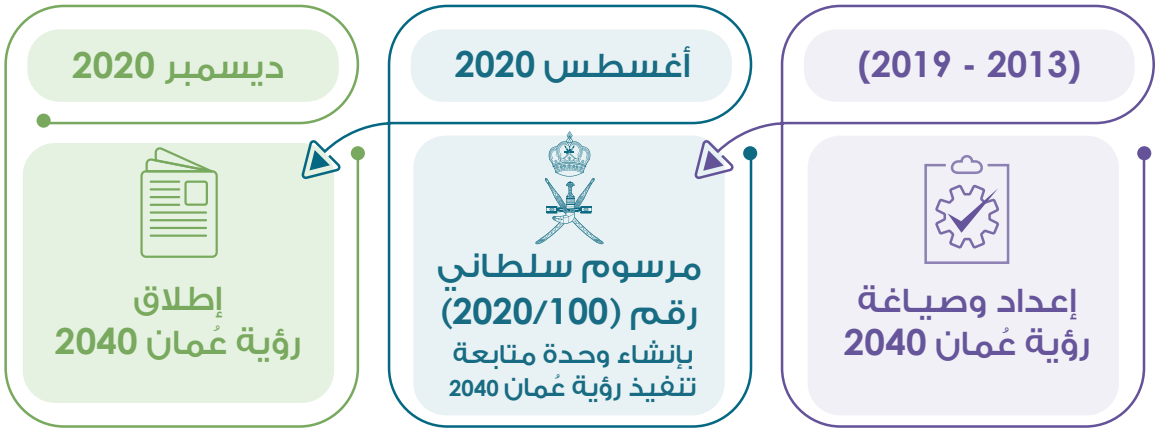

أُنشئت وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 بموجب المرسوم السلطاني رقم 2020/100 الصادر في 18 أغسطس 2020. تتبع الوحدة مجلس الوزراء وتتابع الأعمال التي تنفذها الجهات الحكومية وشبه الحكومية وأدوار مختلف قطاعات الدولة فيما يخص تنفيذ برامج الرؤية كلاً في نطاق اختصاصه، بالإضافة لتقديم الدعم اللازم والحلول المناسبة للتحديات التي تواجهها هذه الجهات، مع ضمان التكاملية بينها.

أبرز الأسس التي تعتمد عليها الوحدة لمتابعة تنفيذ الرؤية

الشراكة

إنجاح الرؤية مسؤوليتنا جميعاً دون استثناء كلٌ من موقعه، وفي حدود إمكاناته ومسؤولياته، حيث أعدت الرؤية بمشاركة مجتمعية واسعة.

المرونة

أُعدت وثيقة الرؤية لتكون مرنة بمؤشرات قياس أداء قابلة للتحديث ومواكبة للمتغيرات.

المسؤولية

الجهات المعنية بالتنفيذ هي المسؤولة عن ضمان تحقيق مستهدفات مؤشرات الرؤية.

التكامل

تم إنشاء الوحدة لمساندة الجهات المعنية بتحقيق الرؤية وتعزيز التعاون والتكامل بينها، ومتابعة قيام هذه الجهات بالتنفيذ وفقاً للمنهجيات وآليات العمل والخطط التنفيذية المعتمدة.

منهجيات الوحدة في متابعة ودعم جهود تحقيق رؤية عُمان 2040

1- منهجية استشراف المستقبل

مسار لمتابعة المستجدات والتطورات على الساحة المحلية والعالمية وإسقاطها على مجالات أولويات الرؤية، وتقديم التوصيات المناسبة من أجل وضع مبادرات وخطط واضحة للاستفادة من الفرص وتفادي المخاطر المتوقعة

2- منهجية تحسين مؤشرات الرؤية

مسار لمتابعة دقيقة لمؤشرات الرؤية المركّبة وبالأخص المؤشرات الدولية ذات الأثر العالي على تنافسية سلطنة عُمان، ووضع خطط لتحسينها بدراسة الفجوات ومتابعة طرق تحسين المؤشرات

3- المنهجية الرئيسية (تقييم ومتابعة الأولويات)

مسار المتابعة العام لأولويات الرؤية وممكّناتها والتشخيص الدوري لكل أولوية من حيث (الحوكمة والنظام - التشريعات والإجراءات -الكفاءات- البنية الأساسية، وغيرها) للوقوف على التحديات ووضع حلول جذرية لها ومن ثم قياس أثرها على مؤشرات الرؤية

4- منهجية المتابعة المكثفة (البرامج الوطنية)

مسار لتطوير برامج وطنية مكثفة لمعالجة التحديات على المستوى الوطني والمتعلقة بمجالات أولويات الرؤية. وإيجاد مبادرات بخطط تفصيلية لكل برنامج ومتابعتها لضمان تحقيق مستهدفات البرنامج في أسرع وقت ممكن

5- منهجية التدخل السريع (قيد التطوير)

مسار للتدخل السريع عند حدوث تحديات مفاجئة على المستوى الوطني، تتم فيه دراسة وتحليل التحدي بشكل سريع، ثم تطوير برنامج لمعالجة التحدي يتم التركيز فيه مبدئياً على المكتسبات السريعة

آلية الإسناد لتفعيل المنهجيات:

- الدعم اللوجستي للأولويات والبرامج الوطنية
- ميزانية خاصة للبرامج الوطنية
- توفير الكفاءات المطلوبة لتمكين البرامج والمبادرات الوطنية
- إسناد من فرق التواصل والإعلام والشؤون المالية والإدارية من الوزارة المعنية بالبرنامج الوطني

منظومة المتابعة

لوحة مؤشرات وطنية متكاملة

يعتبر وجود لوحة مؤشرات وطنية متكاملة من أهم عوامل نجاح نظام الرصد والمتابعة، فهي تربط مؤشرات الرؤية الرئيسية بالمؤشرات العملياتية القطاعية ومؤشرات البرامج، بحيث يتم رصدها وتقييمها بصورة مستمرة على مختلف المستويات.

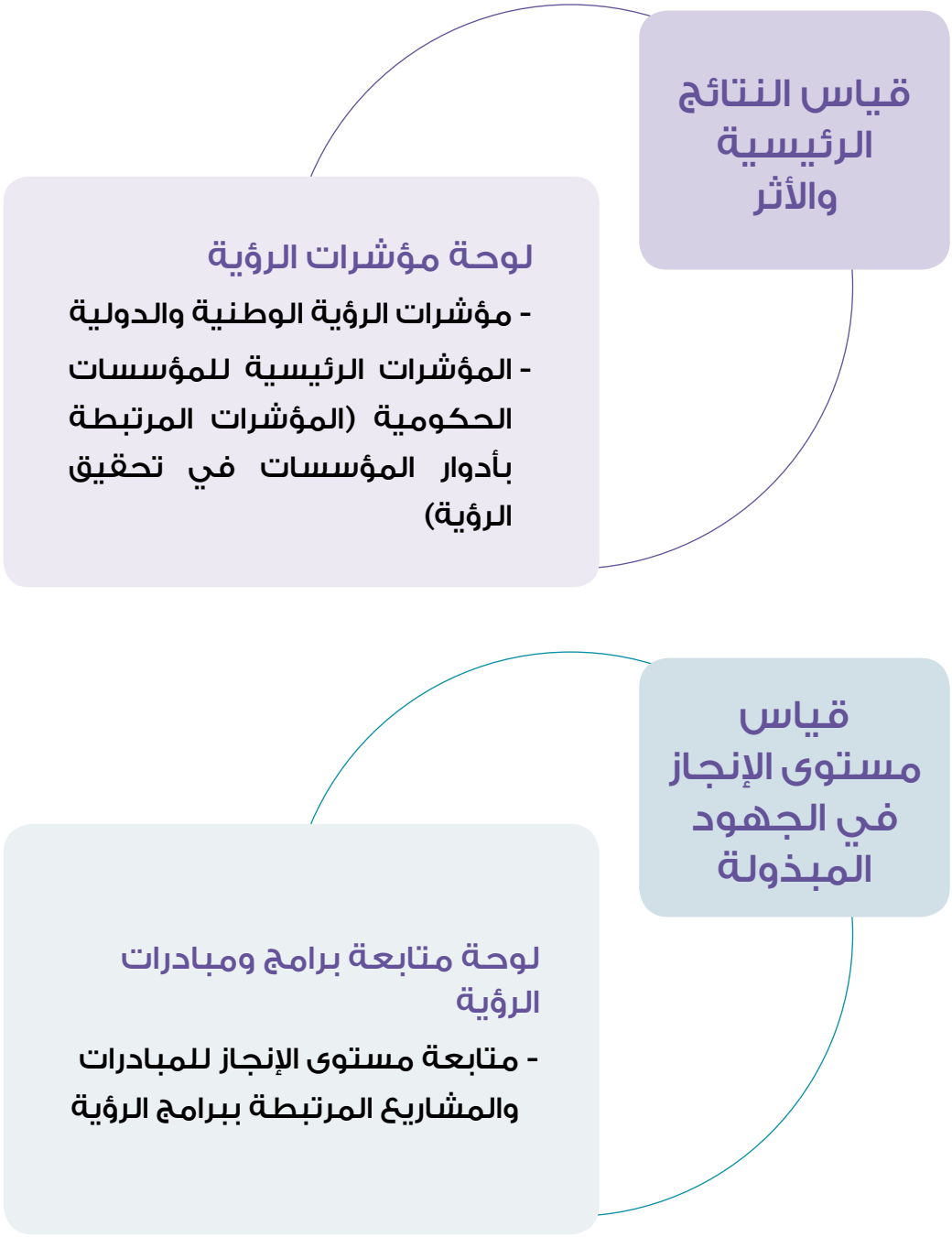

أهم مؤشرات
رؤية عُمان 2040

نظرة عامة على أبرز مؤشرات رؤية عُمان 2040

المؤشرات الدولية:

المؤشر	خط الأساس	الوضع الحالي	المستهدف عام 2030	المستهدف عام 2040	
مؤشر الابتكار العالمي	2018 69 من 127 دولة	2021 76 من 132 دولة	من أفضل 40 دولة	من أفضل 20 دولة	↑
مؤشر التنافسية العالمية	2018 47 من 140 دولة	2020 و2021 لم يحتسب	من أفضل 30 دولة	من أفضل 20 دولة	
مؤشر التنافسية العالمية، ركيزة المهارات	2018 36 من 140 دولة	2020 و2021 لم يحتسب	من أفضل 20 دولة	من أفضل 10 دول	
مؤشرات الحوكمة العالمية، الكفاءة الحكومية	2017 81 من 209 دولة	2020 88 من 214 دولة	من أفضل 30 دولة	من أفضل 10 دول	↓
مؤشر الأداء البيئي	2018 115 من 127 دولة	2020 110 من 180 دولة	من أفضل 40 دولة	من أفضل 20 دولة	↑

تحليل أبرز المؤشرات الدولية

بالنظر إلى أداء سلطنة عُمان في أبرز المؤشرات الدولية للعامين 2020 و2021، يتضح بأن هناك تحسناً في تصنيف سلطنة عُمان في مؤشر الابتكار العالمي بثمانية مراكز ليرتفع تصنيفها إلى المركز 76 في عام 2021 مقارنة بالمركز 84 في عام 2020. كما شهد مؤشر الأداء البيئي تحسناً طفيفاً في عام 2020 مقارنة بالعام 2018. من جانب آخر، تراجع تصنيف سلطنة عُمان في مؤشرات الحوكمة العالمية – الكفاءة الحكومية لتعود إلى المركز 88 في عام 2020 مقارنة بالمركز 81 في عام 2017، وذلك قبل إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة في النصف الثاني من عام 2020، والذي من الممكن أن يكون له دوراً إيجابياً في تحسن المؤشر في التحديث القادم.

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

المؤشرات الوطنية:

المؤشر	خط الأساس	الوضع الحالي	المستهدف عام 2030	المستهدف عام 2040	
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	2017 القيمة 7617.8 ر.ع	2021 القيمة 7657.1 ر.ع نسبة الزيادة: 0.15%	زيادة بنسبة 40%	زيادة بنسبة 90%	↑
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	2000-2017 3.6% بالمتوسط	2021 القيمة 2.95%	زيادة بنسبة 5%	زيادة بنسبة 5%	↑
مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي	2017 61%	2021 72.8%	أكثر من 83%	أكثر من 90%	↓
نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي	2017 4.12%	2020 4.5%	أكثر من 7%	أكثر من 10%	↑
حصة القوى العاملة العُمانية من إجمالي الوظائف المستحدثة في القطاع الخاص	2016 11.6%	2021 16.5%	أكثر من 35%	أكثر من 40%	↑

تحليل أبرز المؤشرات الوطنية

شهدت أبرز المؤشرات الوطنية للرؤية بشكل عام تحسناً في أدائها في 2021، ويعزى ذلك إلى الانتعاش التدريجي للأنشطة الاقتصادية بعد بدء انحسار جائحة كوفيد 19، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط والذي أدى بدوره إلى رفع الإيرادات النفطية وحركة الأنشطة الاقتصادية المعتمدة عليها. وفيما يتعلق بمؤشر مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، يُظهر المؤشر انخفاضاً بسبب الارتفاع الكبير في مساهمة الأنشطة النفطية.

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

الأولوية: التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية

التوجه الاستراتيجي: تعليم شامل وتعلّم مستدام، وبحث علمي يقود إلى مجتمع معرفي وقدرات وطنيّة منافسة

تستهدف هذه الأولوية بشكل رئيسي بناء كفاءات وقدرات وطنية مؤهلة ومنافسة، وتحقيق الاستفادة من مخرجات البحث العلمي، وإيجاد منظومة متكاملة ومستدامة لدعم الابتكار.

مؤشر الابتكار العالمي

دولي

مؤشر مركّب يقيس أداء الابتكار في الدول عبر مدخلات ومخرجات الابتكار، وتقاس مدخلات الابتكار بناء على المؤسسات والقوى العاملة والبنية الأساسية وتطور الأسواق وتطور الأعمال التجارية، أما مخرجات الابتكار فتقاس بناء على مخرجات المعرفة والتكنولوجيا والإبداع.

المستهدف 2030	المستهدف 2040
القيمة > 41.19	القيمة > 51.98
أو من أفضل 40 دولة	أو من أفضل 20 دولة

تصنيف سلطنة عُمان/القيمة

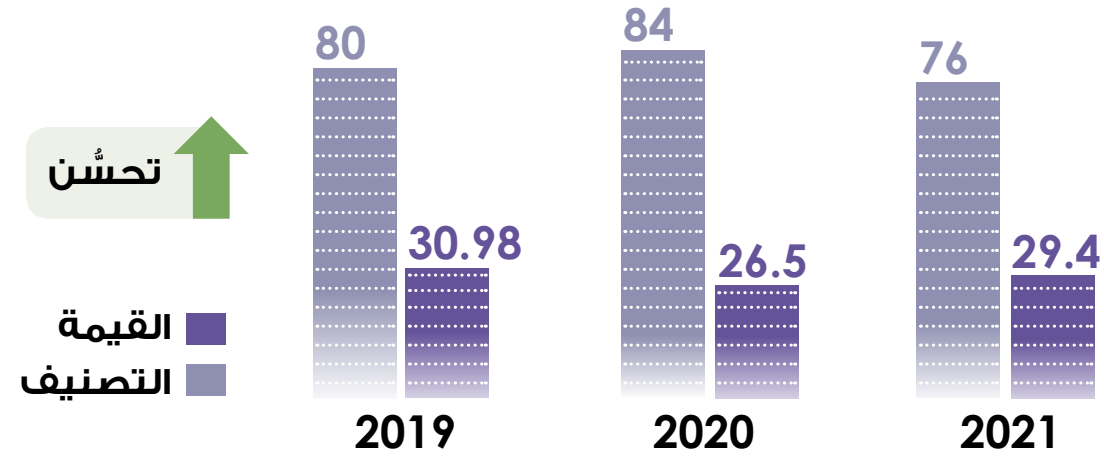

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

الأولوية: الرفاه والحماية الاجتماعية

التوجه الاستراتيجي: حياة كريمة مستدامة للجميع

تستهدف هذه الأولوية بشكل رئيسي إيجاد منظومة حماية اجتماعية فعالة، وتحسين مستوى المعيشة والرفاه لكافة فئات المجتمع.

مؤشر تنمية الشباب

دولي

مؤشر يقيس فعالية الشباب وتنميتهم في عدة محاور رئيسية وهي التعليم والصحة وفرص العمل والمشاركة السياسية والمشاركة المدنية.

المستهدف 2030	المستهدف 2040
القيمة > 0.717	القيمة > 0.737
أو من أفضل 40 دولة	أو من أفضل 30 دولة

تصنيف سلطنة عُمان/القيمة

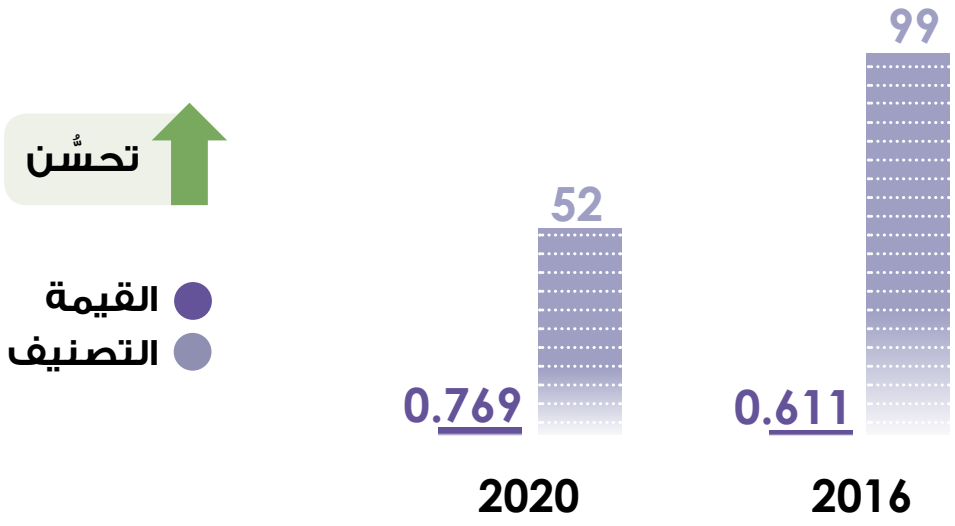

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة)

وطني

مؤشر يحسب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة على عدد السكان.

المستهدف 2030	المستهدف 2040
زيادة بنسبة 40%	زيادة بنسبة 90%

القيمة التي حققتها سلطنة عُمان

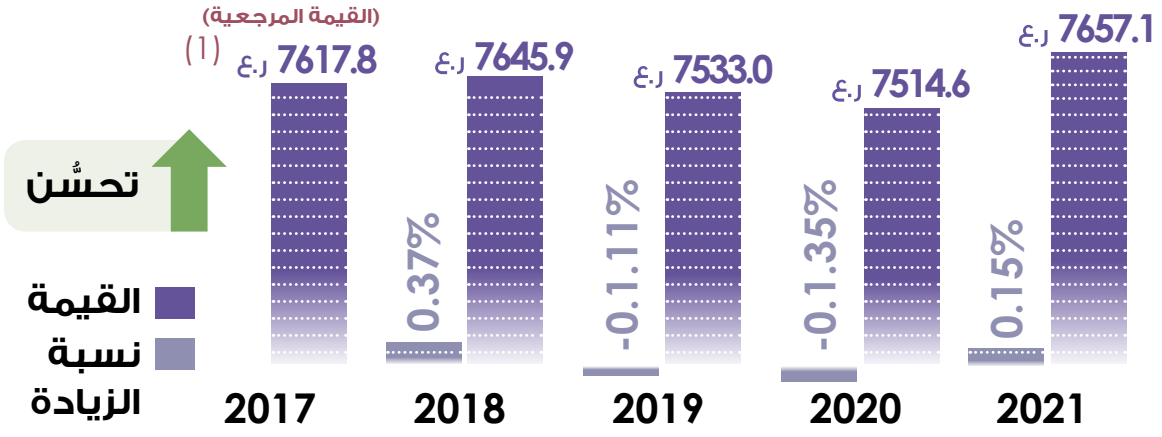

(1) تم تحديث سنة أساس حساب الناتج المحلي (أساس 2018) في الكتاب الإحصائي السنوي 2021

ملاحظة: تحسن كبير مقارنة بـ 2020 بعد ارتفاع الناتج المحلي في 2021.

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

الأولوية: القيادة والإدارة الاقتصادية

التوجه الاستراتيجي: قيادة اقتصادية ديناميكية بكفاءات متجددة تعمل في إطار مؤسسي متكامل

تستهدف هذه الأولوية بشكل رئيسي إيجاد قيادة اقتصادية فاعلة وصانعة لقرارات متكاملة وسريعة، ومواكبة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وطني

مؤشر عام يحسب نسبة التغير السنوي في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

المستهدف 2030	المستهدف 2040
5% سنوياً	5% سنوياً

القيمة التي حققتها سلطنة عُمان

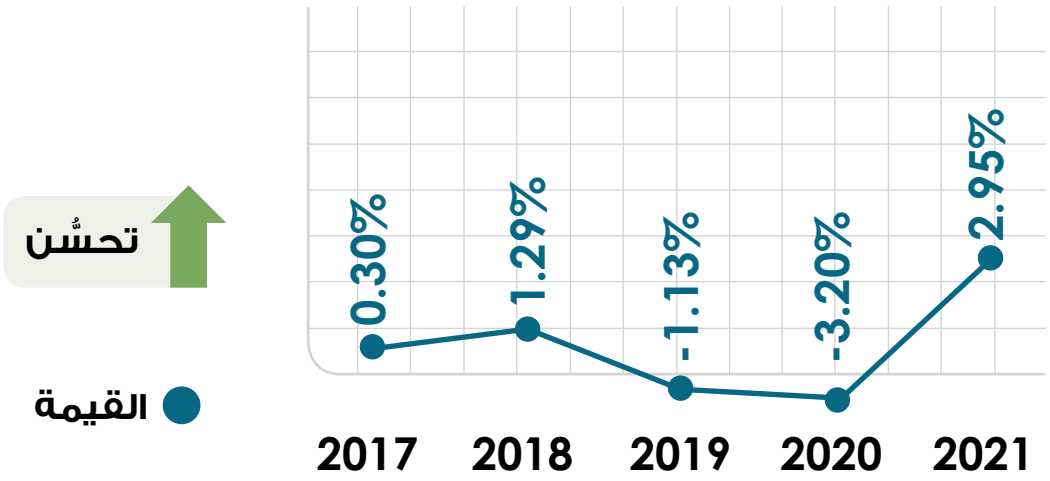

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

الأولوية: التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

التوجه الاستراتيجي: اقتصاد متنوع ومستدام قائم على التقنية والمعرفة والابتكار، أطره متكاملة وتنافسيته متحققة، مستوعب للثورات الصناعية، ويحقق الاستدامة المالية

تستهدف هذه الأولوية بشكل رئيسي بناء اقتصاد متنوع ومتين، وتحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية.

المؤشرات

الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

وطني

مؤشر يقيس نسبة الإنفاق الحكومي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي سنوياً.

المستهدف 2030	المستهدف 2040
34%	25%

القيمة التي حققتها سلطنة عُمان

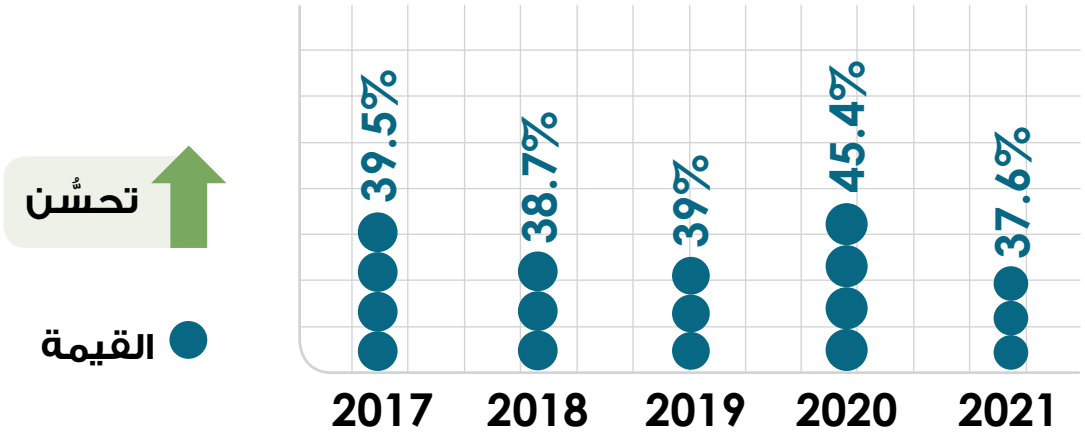

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

وطني

مؤشر يقيس نسبة إجمالي الدين العام التراكمي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المستهدف 2030	المستهدف 2040
لا يتجاوز 60%	لا يتجاوز 60%

القيمة التي حققتها سلطنة عُمان

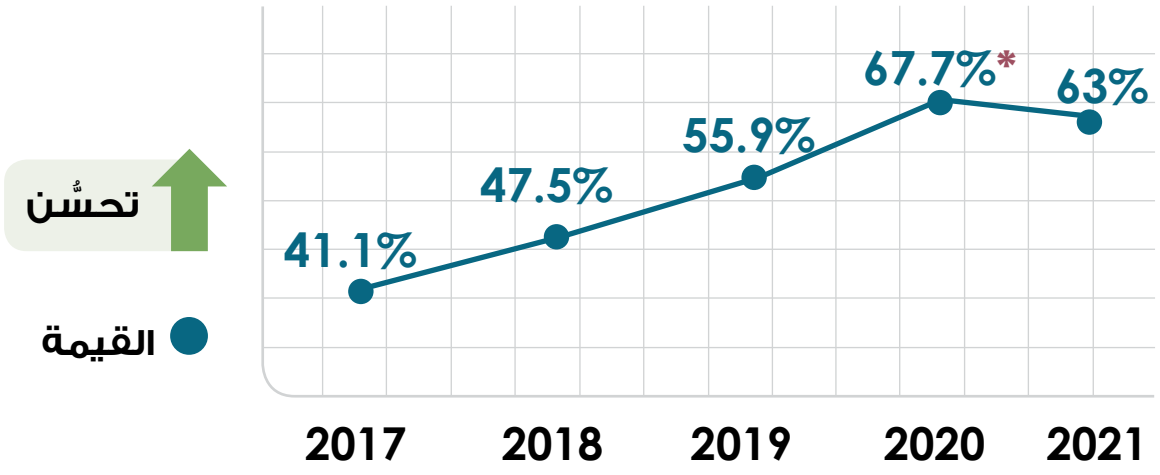

*أرقام مبدئية للعام 2020 من تقرير البنك المركزي للعام 2020

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

الأولوية: حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

التوجه الاستراتيجي: جهاز إداري مرن ومبتكر وصانع للمستقبل، قائم على مبادئ الحوكمة الرشيدة

تستهدف هذه الأولوية بشكل رئيسي رفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة وجودة الأعمال والمشاريع الحكومية.

المؤشرات

مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية

دولي

مؤشر يقيس تطور الأداء الحكومي من خلال التحول الرقمي الحكومي وله ثلاثة محاور أساسية: الخدمات الإلكترونية، والبنية الأساسية للاتصالات، والكفاءات البشرية.

المستهدف 2030	المستهدف 2040
القيمة > **0.8301**	القيمة > **0.8783**
أو من أفضل **20** دولة	أو من أفضل **10** دول

تصنيف سلطنة عُمان/القيمة

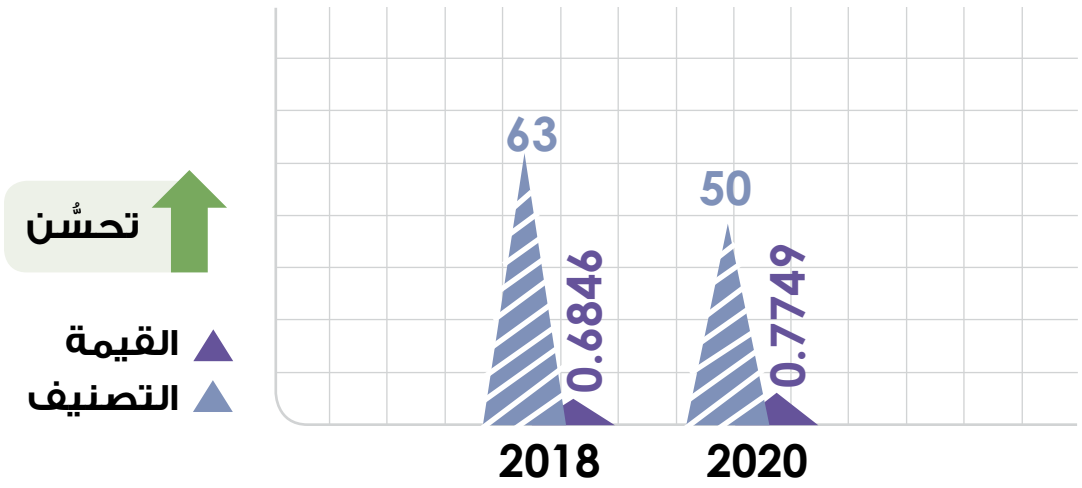

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

مؤشرات الحوكمة العالمية – سيادة القانون دولي

مؤشر استطلاعي يُعنى بقياس ثقة الناس في: تطبيق الحكومة للقوانين – جودة العقود وتطبيقها – حقوق التملك – منظومة الشرطة – منظومة القضاء وانطباعهم عن مستوى الجريمة والعنف في بلد ما.

المستهدف 2030	المستهدف 2040
القيمة > 1.2	القيمة > 1.8
أو من أفضل 30 دولة	أو من أفضل 10 دول

تصنيف سلطنة عُمان/القيمة

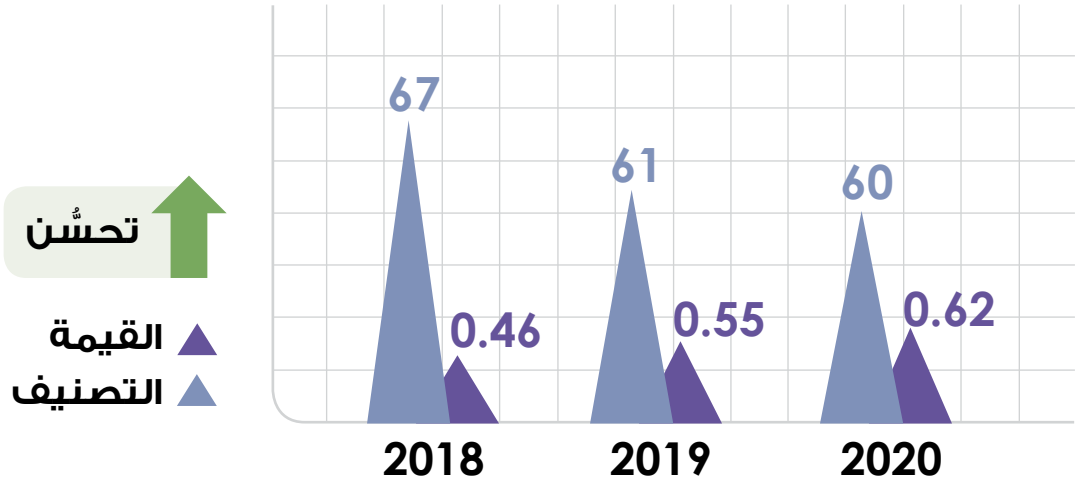

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

الأولوية: البيئة والموارد الطبيعية

التوجه الاستراتيجي: نظم إيكولوجية فعالة ومتزنة ومرنة لحماية البيئة واستدامة مواردها الطبيعية دعماً للاقتصاد الوطني

تستهدف هذه الأولوية بشكل رئيسي إيجاد بيئة مستدامة خالية من التلوث، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وتنويع مصادر الطاقة المتجددة، وترشيد استهلاك الطاقة، وتحقيق الأمن الغذائي.

المؤشرات

مؤشر الأداء البيئي

دولي

مؤشر يحدد مدى التزام الدول بالسياسات البيئية العالمية وتوجهاتها نحو مستقبل بيئي مستدام. ويندرج تحته 32 مؤشر فرعي يقيس التنوع البيولوجي والموائل، وجودة الهواء، والمناخ والطاقة، والمياه والصرف الصحي، ومصائد الأسماك، وموارد المياه، والتعرض للمخاطر البيئية.

المستهدف 2030	المستهدف 2040
القيمة > **65.46**	القيمة > **74.69**
أو من أفضل **40** دولة	أو من أفضل **20** دولة

تصنيف سلطنة عُمان/القيمة

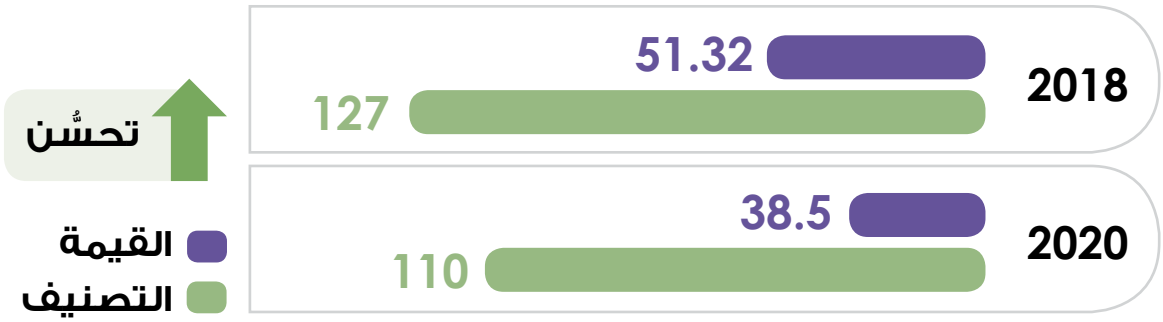

* التقرير لا يشمل كافة المستجدات المتعلقة بالمؤشرات، حيث أن صدور بعض المؤشرات يأتي في وقت لاحق من العام.

جهود تحقيق رؤية عُمان 2040

تنقسم الجهود الحكومية الرامية لتحقيق رؤية عُمان 2040 عبر مسارين رئيسيين:

الأول:

المسار العام الذي يتضمن البرامج والمبادرات والمشاريع في مختلف الأولويات الوطنية.

الثاني:

مسار البرامج الوطنية وتعتبر برامج ذات طبيعة مسرّعة، تم تصميمها وفقاً لمنهجية المتابعة المكثفة لتحقيق الأولويات الوطنية لرؤية عُمان 2040.

الجهود القائمة في الأولويات الوطنية

هناك جهود حثيثة تبذل في مختلف الأولويات الوطنية لرؤية عُمان 2040، سواء كانت على شكل مراسيم سلطانية، أو أوامر وتوجيهات سامية، أو مبادرات ومشاريع، أو أنظمة وقوانين، نلخصها فيما يلي:

الأولوية: التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية

- إنشاء جامعة التقنية والعلوم التطبيقية
- التوجيهات السامية بشأن تطبيق التعليم المهني والتقني في التعليم ما بعد الأساسي
- مبادرات لتشجيع الاستثمار في قطاع التعليم
- مبادرات الشراكة مع القطاع الخاص لبناء المدارس
- مبادرات تمكين وتنمية القدرات الوطنية بالمهارات المطلوبة في المجالات الاستثمارية والاقتصادية

الأولوية: الصحة

- مبادرات لتشجيع الاستثمار في القطاع الصحي
- مشروع تعزيز القيمة المحلية المضافة في القطاع الصحي

الأولوية: الرفاه والحماية الاجتماعية

- مبادرة منظومة الحماية الاجتماعية
- صدور نظام الأمان الوظيفي
- إنشاء صندوق وطني للحالات الطارئة
- تقديم الدعم المالي المناسب لجمعيات المرأة العمانية ومراكز تأهيل ذوي الإعاقة

الأولوية: المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية

- مبادرات لتشجيع الاستثمار في قطاعات الرياضة / الشباب / الفن

الأولوية: القيادة والإدارة الاقتصادية

- من بين الأعمال التي تناقشها اللجنة المالية والاقتصادية المنبثقة عن مجلس الوزراء المواضيع المرتبطة بالبرامج والمبادرات المتعلقة بالأولويات الاقتصادية والمالية للرؤية

الأولوية: القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

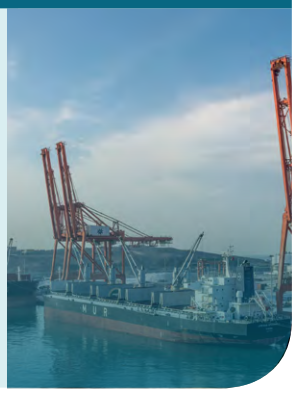

- إطلاق الحزمة الأولى من مشاريع ومبادرات البرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات «نزدهر»
- تنفيذ عدد من المشاريع/ الخدمات الحكومية بالشراكة مع القطاع الخاص

الأولوية: أولوية سوق العمل والتشغيل

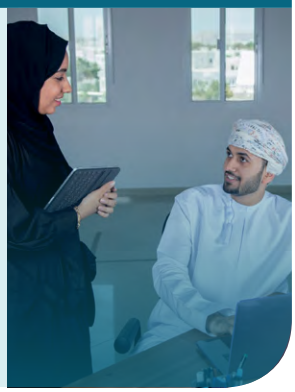

- المبادرات الجاري تطويرها بواسطة فريق البرنامج الوطني للتشغيل «تشغيل»
- الأوامر السامية بتمويل البرامج الخاصة بريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الأولوية: التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

- تم تطوير العديد من المبادرات والمشاريع ضمن البرنامج الوطني للتوازن المالي
- تطوير برنامج لتمكين قطاعات التنويع الاقتصادي
- إيجاد منظومة متكاملة للمواصفات والمقاييس

الأولوية: تنمية المحافظات والمدن المستدامة

- مبادرات تسهم في تطوير محافظة مسندم
- مشروع تطوير محافظة البريمي
- مبادرات تسهم في تعزيز الاستثمار في قطاعي التطوير العقاري والخدمات البلدية
- الأوامر السامية برفع المبالغ المخصصة لبرنامج تنمية المحافظات من 10 مليون ر.ع إلى 20 مليون ر.ع لكل محافظة

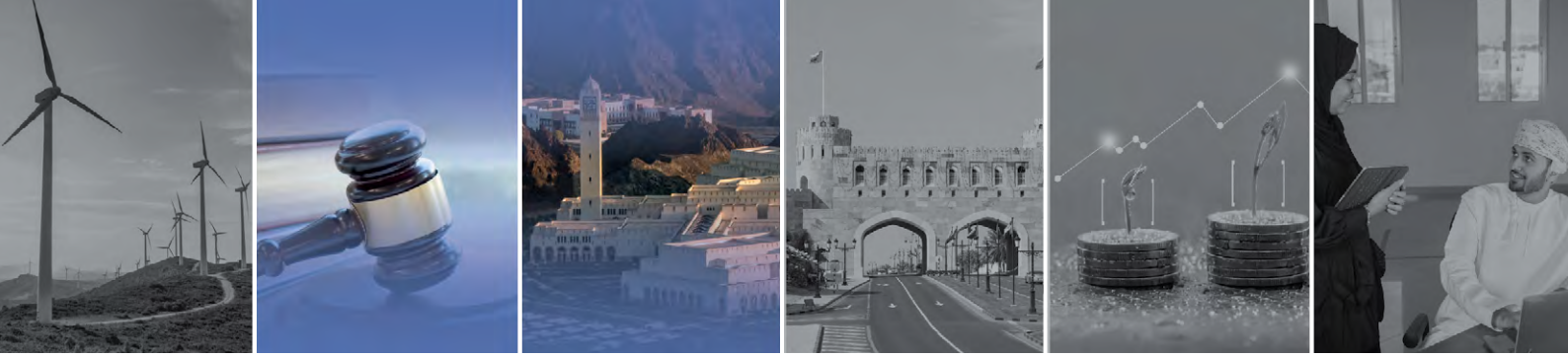

الأولوية: حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

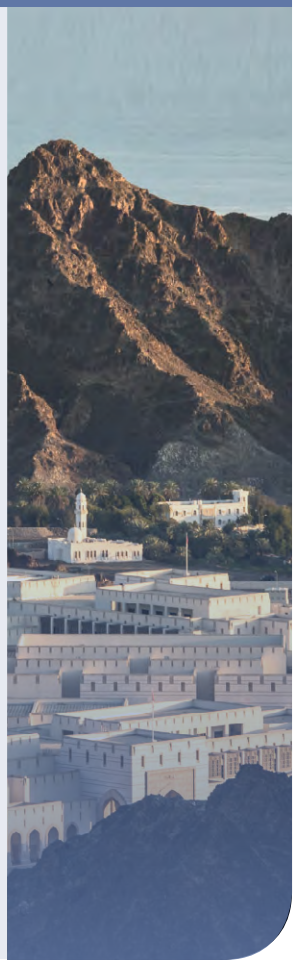

- المراسيم السلطانية المتعلقة بإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة
- الأوامر السامية بإنشاء وحدة لدعم واتخاذ القرار
- الأوامر السامية بإنشاء وحدة مستقلة تتبع جلالة السلطان لقياس أداء المؤسسات الحكومية
- مشروع منظومة الأداء الفردي والمؤسسي (إجادة)
- مبادرات لتبسيط الخدمات الحكومية ورقمنتها
- مشروع خصخصة بعض الشركات الحكومية
- مبادرة تطوير مجلس المناقصات ليشتمل على (المحتوى المحلي / الشراء الاستراتيجي / متابعة المشاريع الحكومية / المناقصات)
- برنامج الخطط السنوية للجهات ووضع مؤشرات أدائها
- إطلاق البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي

الأولوية: التشريع والقضاء والرقابة

- مبادرات تهدف لتحسين وتبسيط الإجراءات الحكومية المرتبطة بمنظومة التشريعات والقضاء

الأولوية: البيئة والموارد الطبيعية

- وضع السياسات والإجراءات اللازمة للتعامل مع معدلات انبعاثات الكربون
- مشاريع استغلال الموارد الطبيعية المتجددة لإنتاج الطاقة
- إدارة قطاع النفايات وتحويله لقطاع اقتصادي
- مبادرات لتعزيز الأمن الغذائي (مخرجات مختبر الأمن الغذائي)
- الأوامر السامية بإنشاء محمية خور خرفوت الأثري في محافظة ظفار
- مشاريع الهيدروجين الأخضر

البرامج الوطنية

البرامج الوطنية هي برامج مكثفة قصيرة أو متوسطة المدى تُصاغ بناءً على متطلبات المرحلة وأهداف خطط التنمية الخمسية؛ لتحقيق المستهدفات الوطنية لرؤية عُمان 2040، بحوكمة واضحة تحقق التكامل بين الجهات المعنية. وتعتبر هذه البرامج محركاً رئيسياً للأولويات الوطنية لرؤية عُمان 2040. فكل برنامج وطني يتضمن عدة مبادرات ومشاريع تندرج تحت معظم محاور رؤية عُمان 2040 وتخدم عدة أولويات، وتشرف على تنفيذ البرامج الوطنية الجهات المعنية بالقطاعات.

وفي ضوء الأوضاع والتحديات التي فرضت نفسها منذ إطلاق الرؤية، مثل تضخم الدين العام، وتراجع مستويات التصنيفات الائتمانية لسلطنة عُمان، وانخفاض أسعار النفط وعدم استقرارها، فضلاً عن التأثيرات الناجمة عن جائحة كوفيد 19، ارتأت الوحدة أهمية أن تتركز جهود المرحلة الأولى من عمر تنفيذ الرؤية على الاستدامة المالية والاقتصادية وذلك بما يتسق مع مستهدفات الخطة الخمسية العاشرة (2021-2025). وبناءً عليه، رفعت الوحدة تصوراً إلى المقام السامي -حفظه الله ورعاه- بشأن إطلاق برنامجين وطنيين: البرنامج الوطني للاستدامة المالية والبرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات. وتمت مباركة التصور المقترح من قبل المقام السامي -حفظه الله ورعاه-.

البرامج الوطنية

البرنامج الوطني للاستدامة المالية

يُعنى البرنامج بتطوير القطاع المالي عبر استحداث مبادرات ومشاريع تهدف إلى تطوير وتعزيز دور القطاع المصرفي والحلول التمويلية، وكذلك تعزيز دور سوق المال في التمويل والاستثمار، لتحقيق التكامل بين السياسات المالية والنقدية والاقتصادية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة المالية

البرنامج الوطني للتشغيل (تشغيل)

يُعنى البرنامج بإدارة ملف الباحثين عن عمل بهدف إيجاد حلول تشغيل مستدامة وفرص وظيفية للعمانيين.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة العمل

* تخضع مستهدفات البرامج الوطنية وفترتها الزمنية ومبادراتها ومشاريعها للمراجعة والتقييم بشكل مستمر.

البرامج الوطنية

البرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات (نزدهر)

يُعنى البرنامج بتوحيد وتكثيف الجهود الحكومية لاستقطاب الاستثمارات الخاصة لتكون أحد المحفزات ضمن منظومة دعم الاقتصاد الوطني، ويركز على تعزيز وتمكين دور القطاع الخاص في قيادة التنمية الاقتصادية عبر تهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

برنامج التحول الرقمي الحكومي

يُعنى البرنامج بتعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية وإيجاد حلول ابتكارية تتميز بالسلاسة والشفافية والإبداع، كما يسهم في تحسين بيئة العمل من خلال تبسيط نماذج الأعمال وإيجاد قنوات وأدوات تحقق الاستفادة المثلى من المتغيرات التقنية المتسارعة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

*يعتبر برنامج التحول الرقمي الحكومي أحد البرامج التنفيذية للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي

* تخضع مستهدفات البرامج الوطنية وفترتها الزمنية ومبادراتها ومشاريعها للمراجعة والتقييم بشكل مستمر.

للاطلاع على النسخة الرئيسية
للتقرير السنوي 2021،
يرجى مسح الباركود أدناه:

@2040_om